المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

أوراق اقتصادية | 28 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2024

هل هي القطرة التي زادت الطين بلّة؟

حول آثار الحرب الإسرائيلية في لبنان

سلسلة: التداعيات الاقتصادية للحرب الإسرائيلية المستعرة - الورقة 2

لورا صياح

وحدة الدراسات الاقتصادية

هل هي القطرة التي زادت الطين بلّة؟ حول آثار الحرب الإسرائيلية في لبنان

سلسلة: أوراق اقتصادية - التداعيات الاقتصادية للحرب الإسرائيلية المستعرة - الورقة (2)

وحدة الدراسات الاقتصادية

28 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2024

لورا صياح

مديرة وحدة ترجمان في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومحاضرة وباحثة في الاقتصاد. حاصلة على الدكتوراه في اقتصاد التعليم والتنمية من جامعةParis-Dauphine في فرنسا، والماجستير في العلوم الدبلوماسية والمفاوضات الاستراتيجية من جامعة Paris-Sud في فرنسا، وماجستير في الاقتصاد والتمويل الدوليين من الجامعة اللبنانية. تتركز أبحاثها حاليًا على التنمية والاقتصاد السياسي في لبنان.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2024

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 4

أوّلًا: الخسائر الإجمالية 4

ثانيًا: التضخم وغلاء المعيشة 5

ثالثًا: أزمة النزوح 6

رابعًا: القطاع الصحي: جرح يضاف إلى جراحه 7

خامسًا: توقّف السياحة وارتهان عودتها باعتبارات معقدة 7

سادسًا: مواجهة الدولة ضغوطًا جديدة تعمّق مشكلاتها 8

خاتمة 9

المراجع 10

مقدمة

تسارعت الأحداث قبل أن تبدأ إسرائيل عملياتها العدائية على لبنان، منذ نهاية أيلول/ سبتمبر 2024، بعد مرور عامٍ على ما أسماه حزب الله "جبهة الإسناد" لغزة، وتراكمت على آثار أزمةٍ من أسوأ الأزمات الاقتصادية والمالية المعاصرة التي لم تنتهِ منذ انفجارها في الربع الأخير من عام 2019. ويبدو من الصعب التفريق على نحو واضح بين ما هو نتاجٌ للحرب الأخيرة وما هو نتاجٌ للأزمة الاقتصادية، لكن لا يخفى أن الدمار الواسع، المتمثّل في موجات النزوح، والوفيات والإصابات، وخسارة الأراضي الزراعية والممتلكات، سوف يجعل العودة إلى الوضع القائم قبل الحرب (على سوئه) غير ممكنٍ في المدى القريب والمتوسط. صحيحٌ أن الحرب بدأت في نهاية موسم الاصطياف، لكنها أتت في بداية موسم القطاف، وتجهيز الأراضي الزراعية، وبداية العام الدراسي؛ ما أثقل عاتق اللبنانيين الذين استنزفت الحرب مدخراتهم، وأدّت إلى انخفاض قدراتهم الشرائية.

قد يفكّر المرء في مقارنة الوضع الحالي بآثار الحرب الإسرائيلية عام 2006، لكن حجم الدمار أكبر، والظروف الاقتصادية التي انطلقت في أثنائها الحرب كانت أصعب، والمناخ السياسي الوطني كان أكثر اضطرابًا، والظروف الأمنية والجيوسياسية كانت في أسوأ حالتها منذ عقود، إضافةً إلى أنّ الدمار الذي تمّ رصده بعد نهاية حرب عام 2006 كان كلّه محصورًا جغرافيًا، وقد انتهى في 33 يومًا، وهو ما يطرح أسئلة جدّية عن قدرة لبنان على النهوض مجدّدًا، وإعادة إعمار ما أصابه من دمار، وقدرته على إعادة "ضبط إيقاع اقتصاده" وتمكينه من الانطلاق والنمو مجددًا. هذه الأسئلة وغيرها قد لا تلقى إجابة واضحة حتى عند المعنيّين أنفسهم، الذين أصبحوا يدركون تمامًا أنّ التجارب السابقة، وعدم قدرتهم على الخروج بحلول عملية وواقعية للأزمات السابقة، الأقل فتكًا من الحالية، تثير شكوكًا وقلقًا بشأن الاقتصاد اللبناني وآفاقه المستقبلية.

أوّلًا: الخسائر الإجمالية

إلى حدّ يومنا هذا، وصل الدمار إلى ما لا يقلّ عن 37 قرية، ودمّرت الحرب نحو 40 ألف وحدة سكنية في الجنوب وحده[1]، وهو ما يعادل رُبع الوحدات السكنية فيه[2]. وهذه الخسائر مرشحة للزيادة باطّراد مع اتباع إسرائيل سياسةَ تدميرٍ ممنهج للمناطق الحدودية ومناطق مختلفة في البقاع وبعلبك، علاوةً على أنّ جانبًا كبيرًا من المباني التي دُمّرت جزئيًا، أو التي أصابها الضرر من جرّاء التدمير المجاور، لن تكون صالحة للسكن لاعتبارات عدة مرتبطة بالسلامة والجاهزية والجوانب اللوجستية، وغيرها. ويضاف إلى كل ذلك أنّ البنى التحتية والمؤسسات التعليمية، والمستشفيات والمؤسسات الصحية، والمؤسسات العامة، قد تضررت كثيرًا من جرّاء العدوان المستمر[3].

فوفقًا لتقديرات البنك الدولي، بلغت قيمة الخسائر التي أصابت لبنان حتى منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 8.5 مليارات دولار؛ منها 3.4 مليارات دولار من الخسائر المادية، و5.1 مليارات دولار من الخسائر الاقتصادية. ويُقدّر انكماش الناتج المحلي للعام الحالي 2024 بنحو 6.6 في المئة، وهو ما يعني انكماش حجم الاقتصاد اللبناني بنحو الثلث على مدار السنوات الخمس المنصرمة. وبناءً على ذلك، تراجع عدد العاملين كثيرًا؛ إذ تشير التقديرات إلى خسارة نحو 166 ألف لبناني وظائفهم، وهو ما يعني خسارةً إجمالية تصل إلى 168 مليون

1 الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، الوكالة الوطنية للإعلام، "37 بلدة جنوبية مسح العدو معظم شوارعها وأكثر من 40 ألف وحدة سكنية دمرت تدميرًا كاملًا"، 2024/11/5، شوهد في 2024/11/22، في: https://acr.ps/1L9zQaU

2 "Israel has Damaged or Destroyed nearly a Quarter of Buildings in Lebanon's South," *The Washington Post*, accessed on 23/11/2024, at: https://acr.ps/1L9zQdW; Maya Gebeily & Milan Pavicic, "Israeli Campaign Leaves Lebanese Border Towns in Ruins, Satellite Images Show," *Reuters*, 29/10/2024, accessed on 23/11/2024, at: https://acr.ps/1L9zQbh

3 على سبيل المثال، استهدف الجيش الإسرائيلي مقرّ بلدية النبطية، في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2024.

دولار من دخل العمل[4]. وفي هذا السياق، تظهر أهمية التحويلات الخارجية بالنسبة إلى اللبنانيين، خاصة بعد الأزمة، ذلك أنّهم يستندون إلى ما يصل إليهم من الخارج لاحتواء خسارتهم بسبب الحرب، أو لتغطية التكاليف الإضافية المترتبة عليها. وفي مستوى قياسي، منذ عام 2002، أصبح لبنان في طليعة دول العالم المعتمدة على التحويلات الخارجية بنسبة تصل إلى 31 في المئة من الناتج المحلي لعام 2023، بقيمة صافية تقدّر بـ 5 مليارات دولار[5].

لا يخفى أيضًا الدمار الذي أصاب المناطق الزراعية التي تشكّل، بحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة، نحو 80 في المئة من الناتج المحلي لمحافظة الجنوب، وهي تعتمد في معظمها على محاصيل الزيتون، وتؤمّن لقمة العيش لنحو 110 آلاف عائلة لبنانية[6]. ففي حصيلة أولية لوزارة الزراعة اللبنانية، يُقدّر حجم ضرر القطاع الزراعي حتى تشرين الثاني/ نوفمبر بنحو 70 في المئة[7]. وتُقدّر القيمة السوقية للمناطق الزراعية التي أصابها الضرر بسبب الحرب حتى الوقت الراهن، من خلال القصف المباشر أو الحرائق، أو بسبب الأضرار التي تصيب البنى التحتية اللازمة للزراعة (خاصة نظم الريّ)، التي تبلغ مساحتها حوالى 10.8 آلاف هكتار[8]، بنحو 1.2 مليار دولار، وهي تُعدّ مصدر رزق أساسي ووحيد في بعض الأحيان لعدد كبير من المزارعين الذين أصبحوا من دون دخل.

ثانيًا: التضخم وغلاء المعيشة

تأثرت الأسواق اللبنانية بحركة دخول البضائع في بلد يستند استهلاكه كثيرًا إلى الاستيراد، بعد أن أدى قصف المعابر البرية اللبنانية - السورية إلى توقّف حركة الاستيراد والتوريد عبر البرّ، واقتصرت حركة الملاحة الجوية على رحلات شركة طيران الشرق الأوسط، في حين أعلن مدير مرفأ بيروت أن العمل فيه يسير على نحو طبيعي[9]. ويُقدِّر برنامج الأمم المتحدة للتنمية انخفاض التبادل التجاري للبنان بنسبة 20 في المئة بعد تعطُّل المعابر البرية، وتراجع أنشطة المواصلات والاتصالات بنسبة 10 في المئة بسبب انحسار حركة المطار، وانخفاض إجمالي ناتج قطاع الخدمات (السياحة ضمنيًّا) بنحو 4 في المئة[10]. ثمّ إنّ انخفاض المحصول الزراعي، وارتفاع الطلب على السلع والخدمات خاصة في المناطق التي نزح إليها أهالي المناطق المهجّرة، من بين الأسباب المختلفة التي تؤدّي إلى ارتفاع الأسعار، إضافةً إلى التضخم الهائل المسجل منذ عام 2019[11].

---

4 World Bank Group, "Lebanon Interim Damage and Loss Assessment (DaLA). Assessment Report, November 2023, accessed on 22/11/2024, at: https://acr.ps/1L9zPts

5 World Bank Group, "Personal Remittances, Received (% of GDP-Lebanon)," accessed on 24/11/2024, at: https://acr.ps/1L9zQgi

6 UNDP, "Gaza War: Preliminary Findings on the Socio-Economic and Environmental Impact on Lebanon," December 18, 2023, accessed on 21/11/2024, at: https://acr.ps/1L9zQdo;
استند لبنان إلى ثلاثة مصادر أساسية للتدفقات المالية الخارجية، هي: التحويلات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الإنمائية. وبعد الأزمة، انخفضت الاستثمارات الأجنبية، واقتصرت المساعدات على النازحين وبعض المشاريع الأخرى، فأصبحت التحويلات الخارجية هي المصدر الرئيس للتدفقات المالية.

7 الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، الوكالة الوطنية للإعلام، "الحاج حسن: 70% من القطاع الزراعي تضرر بشكل مباشر أو غير مباشر"، 2024/11/21، شوهد في 2024/11/23، في: https://acr.ps/1L9zPVM

8 Hadi Jaafar, "The 2024 Israeli War on Lebanon: A Devastating Blow to Agriculture and the Environment," American University of Beirut, November 3, 2024, accessed on 21/11/2024, at: https://acr.ps/1L9zPrL

9 الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، الوكالة الوطنية للإعلام، "العمل في مرفأ بيروت طبيعي استيرادًا وتصديرًا. عيتاني لـ 'الوطنية': خطة طوارئ واحتياط.. والجيش يدقق بشكل مشدد"، 2024/10/9، شوهد في 2024/11/23، في: https://acr.ps/1L9zQbj

10 UNDP, "Economic and Social Consequences of the Escalating Hostilities in Lebanon," *Rapid Appraisal* October 23, 2024, p. 3, accessed on 23/11/2024, at: https://acr.ps/1L9zPSK; The World Bank, *Lebanon Economic Monitor* (Fall 2023), accessed on 23/11/2024, at: https://acr.ps/1L9zPoJ

11 بلغ معدل التضخم السنوي 221 في المئة لعام 2023.

قد تفسر انتكاسة العرض، وانخفاض القدرة الشرائية، مستويات التضخم المنخفضةَ خلال فترة الحرب؛ إذ لاحظت إدارة الإحصاء المركزي انخفاضًا بنسبة 0.18 في المئة في معدّل مؤشر أسعار الاستهلاك خلال أيلول/ سبتمبر 2024 مقارنةً بمؤشر أسعار الاستهلاك خلال آب/ أغسطس[12]، وارتفعت الأسعار بنسبة 2.02 في المئة خلال الفترة أيلول/ سبتمبر-تشرين الأول/ أكتوبر 2024، مع العلم أن التغيّر السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك المسجل في تشرين الأول/ أكتوبر 2024 وتشرين الأول/ أكتوبر 2023 قد بلغ 15.68 في المئة[13].

في مقابل ذلك، لم يتأثر سعر صرف الليرة اللبنانية (في السوق الموازي) حتى الوقت الراهن، وبقي في مستوى 89 ألفًا بالنسبة إلى الدولار الأميركي الواحد منذ أكثر من عام[14]؛ ما يطرح كثيرًا من الأسئلة المتعلقة بالعوامل الفعلية المحدِّدة لسعر صرف الليرة اللبنانية.

ثالثًا: أزمة النزوح

تشير التقديرات الأولية إلى حركة نزوح كثيفة شملت نحو ربع اللبنانيين[15]، وهو ما يعني أن نحو 1.2 مليون لبناني[16] اضطروا إلى ترك بيوتهم والنزوح في اتجاه مناطق "أكثر أمانًا"، ويشغل نحو 187992 منهم 1173 مرفقًا من المرافق التي تمّ تحويلها إلى مراكز نزوح تقريبًا[17].

تمّت حركة النزوح من المناطق المستهدفة (التي هي تحت القصف المباشر، أو التي طالب الجيش الإسرائيلي بإخلائها) في اتجاه مناطق كانت تُعَدّ أكثر أمنًا. كان الاتجاه الأوّل نحو المناطق القريبة من المناطق التي جرى إخلاؤها. أمّا الاتجاه الثاني، فكان نحو مناطق بعيدة كانت تُعتبر أكثر أمنًا (من الجنوب أو بيروت أو البقاع في اتجاه جونيه، وطرابلس، أو حتى عكار في شمال البلاد).

ربما تتمثل الإشكالية الأساسية المرتبطة بموجات النزوح هذه في محدودية قدرات المناطق الاستيعابية المستقبلة للنازحين وعدم جاهزية جانب منها لاحتواء أُسر خلال فترات طويلة، خصوصًا تلك التي كانت تُستخدم لأغراض سياحية وخلال فترات محددة، أو التي كانت مخصَّصة لاستخدامات عائلية، أو لغيرها من الغايات غير التجارية. يضاف إليها أن المناطق المستقبلة هي مراكز ثقلٍ سكاني؛ ما يبرّر عرضَ عددٍ قليل، نسبيًّا، من الوحدات السكنية، وهو ما يفسّر جزئيًّا الإيجارات المرتفعة.

وتتفاوت أسعار الإيجار بين منطقة وأخرى بحسب مساحة الوحدة السكنية ومستوى تجهيزها، ويُطلب من المستأجر دفع مبلغ الإيجار مسبقًا مقابل عدد من الأشهر، أو توقيع عقد إيجار سنوي، وهو ما يمثّل عبئًا لا يستطيع الكثيرون تحمّله. ويُضاف إلى عبء الإيجارات تكاليف بدء العام الدراسي؛ فعلى بعض النازحين أن يتحملوا التكاليف مرتين بعد تركهم بيوتهم. وفي مقابل ذلك، اتجهت بعض الأُسر إلى السكن عند أصدقاء أو أقرباء لها في مناطق آمنة أو خارج لبنان. وأظهرت بعض الصور أن عددًا من النازحين اضطروا إلى المبيت داخل

---

12 الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء، إدارة الإحصاء المركزي، **الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان والمحافظات لشهر أيلول 2024**، شوهد في 2024/11/23، في: https://acr.ps/1L9zPph

13 الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء، إدارة الإحصاء المركزي، **الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان والمحافظات لشهر تشرين الأول 2024**، شوهد في 2024/11/23، في: https://acr.ps/1L9zQbi

14 "Lebanon Market Rates Today," *Lira Rate*, accessed on 25/11/2024, at: https://lirarate.org

15 World Bank Group, *Population, Total - Lebanon*, accessed on 25/11/2024, at: https://acr.ps/1L9zQb4

16 الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، الوكالة الوطنية للإعلام، "تقرير لجنة الطوارئ سجل نزوح مليون و200 ألف وعبور 234023 سوريًّا إلى بلادهم"، 2024/10/2، شوهد في 2024/11/24، في: https://acr.ps/1L9zPjV

17 الجمهورية اللبنانية، لجنة الطوارئ الحكومية، الوكالة الوطنية للإعلام، "التقرير الـ 48 حول الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان والوضع الراهن"، 2024/11/18، شوهد في 2024/11/24، في: https://acr.ps/1L9zQdv؛ ينظر أيضًا:
The International Organization for Migration, "Displacement Tracking Matrix," Mobility Snapshot, Round 64, 20/11/2024.

سياراتهم، أو في ساحات عامة، وهو موضوع إشكالي، خاصة خلال بداية فصل الخريف؛ ذلك أن هذا الفصل عادةً ما يكون ممطرًا وباردًا.

ويسرّع ازدياد الكثافة السكانية في مناطق ضيقة استهلاكَ البنى التحتية المهترئة أصلًا؛ ما يرفع تكلفة التشغيل، ويؤدّي إلى حوادث قد تشكّل خطرًا على الحياة أيضًا[18].

وقد سُجِّلت حركة نزوح عابرة للحدود، وحركة نزوح عكسي للاجئين السوريين. وتشير تقديرات الحكومة اللبنانية إلى نزوح نحو 225328 مواطنًا لبنانيًّا، وعودة نحو 385555 من السوريين في اتجاه سورية[19] التي تعاني كذلك آثار الحرب منذ عام 2011، في حين اتجه 33138 من اللبنانيين إلى العراق[20]، لكن قصف المعابر الحدودية البرية بين لبنان وسورية أوقف حركة النزوح البرية.

رابعًا: القطاع الصحي: جرح يضاف إلى جراحه

إنّ ارتفاع التكلفة الاستشفائية، والضغط على القطاع الصحي، ولا سيما أنّه قد نجم عن الحرب 3645 شهيدًا وأكثر من 15 ألف مصاب[21]، خاصة في حالات الإصابات الكثيرة في منطقة واحدة أو في وقت واحد (5 آلاف من هذه الإصابات سُجِّلت في لحظة واحدة عند انفجار أجهزة البيجر Pagers)، قد أدى إلى إصابات خطِرة، منها إعاقات وتشوهات لا يمكن معالجتها. ويرتفع الضغط على القطاع الصحي أيضًا بتوقّف خدمات المستشفيات والمؤسسات الصحية والطبية في المناطق التي تعرّضت للقصف والدمار، مع ازدياد مقابلٍ في المناطق المستقبلة للنازحين، وهو ما يلقي أعباءً كثيرة على هذا القطاع الذي يعاني أساسًا نزيفًا في الكوادر الطبية والصحية. ويُضاف إلى ذلك الضائقة المالية التي يعانيها لبنان منذ الأزمة المالية، التي ترتب عليها شحٌّ في الأدوية والمستلزمات، فضلًا عن استهداف الجيش الإسرائيلي المستشفيات ومراكز الدفاع المدني والإسعاف[22].

خامسًا: توقّف السياحة وارتهان عودتها باعتبارات معقدة

بدأت العمليات الإسرائيلية العدائية على لبنان في فترة تعتبر نهاية الموسم الصيفي السياحي في البلد. وفي أيلول/ سبتمبر 2024، سجّل لبنان حركة سَفرٍ بأقل من 15.3 في المئة مقارنةً بالشهر نفسه خلال سنة 2023، خاصة مع تخفيض عدد الرحلات اليومية. وقد حثت بلدان مختلفة مواطنيها على مغادرة لبنان، ثمّ إنها أصدرت تحذيرات متعلّقة بالسفر إليه منذ تموز/ يوليو 2024. وأوقفت شركات الطيران رحلاتها كلّها بعد إجلاء المواطنين الأجانب، وبقيت شركةُ طيران الشرق الأوسط الشركةَ الوحيدة التي تسيّر رحلات عبر مطار بيروت الدولي، مع العلم أنّ رحلاتها لا تشمل كلّ البلدان؛ ما أدى إلى ارتفاع هائل في أسعار تَذاكر السفر.

وهكذا، سيبقى القطاع السياحي رهينًا بالأوضاع الأمنية والسياسية التي ما زالت قاتمة.

---

18 مثل حادثة احتراق مولدات كهربائية ومازوت مخزّن في منطقة الحمراء في بيروت، في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024.

19 الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، الوكالة الوطنية للإعلام، "تقرير لجنة الطوارئ الـ 48: 300 غارة خلال 48 ساعة و70% من القطاع الزراعي تأثر بالعدوان"، 2024/11/18، شوهد في 2024/11/24، في: https://acr.ps/1L9zQdv؛ **ينظر أيضًا:**
United Nations, "Lebanon: Medical Aid Arrives in Beirut Amid Intensifying Israeli Strikes," October 4, 2024, accessed on 23/11/2024, at: https://acr.ps/1L9zPpm

20 United Nations, "Update on Displacement from Lebanon to Iraq," 10/11/2024, accessed on 24/11/2024, at: https://acr.ps/1L9zPRA

21 الجمهورية اللبنانية، وزارة الصحة العامة، "3645 شهيدًا و15355 جريحًا منذ بدء العدوان، وحصيلة يوم أمس 62 شهيدًا و111 جريحًا"، التقرير اليومي لحصيلة وتداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان، 2024/11/22، شوهد في 2024/11/24، في:https://acr.ps/1L9zPq4

22 هيومن رايتس ووتش، "لبنان: الهجمات الإسرائيلية على المُسعفين جرائم حرب مفترضة. على حلفاء إسرائيل تعليق بيعها الأسلحة"، 2024/10/30، شوهد في 2024/11/24، في: https://acr.ps/1L9zPiv

سادسًا: مواجهة الدولة ضغوطًا جديدة تعمّق مشكلاتها

تعمل المؤسسات الحكومية في مستوى حدّها الأدنى، وبدوام جزئي، منذ عام 2019، وهو ما يؤخر سير العمل في القطاع العام، ويعرقل قدرة الحكومة على توفير الخدمات التي كانت في الأصل - إنْ توفرت - في حالة تدهور مستمر. ثمّ إنّ أعباء الحرب ستزيد (تقديم الخدمات، وتضرر البنى التحتية، وغير ذلك) العِبء بالنسبة إلى الموازنة الحكومية، ولا سيما في بلد غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية. وتعوّل الحكومة حاليًّا على المساعدات الخارجية، وهي مساعدات غير كافية بشأن تأمين الحاجات اللازمة.

يستحيل تقييم أثر الحرب الفعلي في المناطق الزراعية والحرجية ما دامت العمليات العدائية جارية. وتشتمل تكلفة إعادة الإعمار، والجهد اللازم لهذا الإعمار، تنظيف الردم الناتج من الدمار؛ ومن ثمّ تبرُز إشكالية التعامل مع كمية الردم الهائل، وكيفية التخلص منه، في بلد تغيب عنه السياسات البيئية؛ ما يولّد مشكلات بيئية، ومن ثم مشكلات صحية.

لن تزول الآثار السامّة للقنابل التي أُلقيت على لبنان في المدى القريب، وسوف يكون لها أثرٌ في الصحة والتكلفة الاستشفائية بالنسبة إلى المواطنين، في بلد يسجّل إحدى أعلى نسب الإصابة بالسرطان في الشرق الأوسط. وسوف يكون من الصعب تقدير التكلفة البيئية حاليًّا، لكنّ مَا لا شك فيه هو أنّ التلوّث سوف يشمل المياه الجوفية، والهواء، والتربة.

ومع ضعف الإمكانات المادية الفردية الناتجة من الأزمة، وفي حال أنّ لبنان لم يجد حلولًا سريعة ومستدامة (وهو وضعٌ مرجّح)، وفي حال انعدام اهتمام دول أجنبية بإعادة إعماره (وهو أمرٌ مرجّح أيضًا)، سوف تصبح موجة النزوح المؤقت أزمةً دائمة، وإشكالية خطِرة، فيكون التدهور الاقتصادي مضاعفًا، وسوف يتجه نحو الهجرة مَن كان له سبيلٌ إليها. وحتى الذين لجؤوا إلى أقاربهم في لبنان، أو أبنائهم في الخارج، سيضطرون بعد حين إلى العودة إلى بيوتهم. ويبدو من الضروري القيام بدراسات أثرٍ في الأبنية التي قد تكون تضرّرت أو تضعضعت أساساتها، وهو ما يشكّل خطرًا مستقبلًا على سكانها إنْ لم يتمّ ترميمها. وفي حالات قصوى، قد يضطر ساكنوها إلى إخلائها، أو قد تنهار المباني على قاطنيها؛ إذ لم تُخفِ إسرائيل استخدامها أنواعًا جديدة من القنابل، خاصة ما كان منها بأوزان ثقيلة[23]، وقد جرى إلقاء أكثر من قنبلة في مكان واحد؛ ما أدى إلى شعور سكان المناطق القريبة، في لبنان، وفي إسرائيل، بهزات أرضية[24].

وبالنسبة إلى القطاع الزراعي، سوف تتطلب إعادة الاستثمار واستصلاح الأراضي كثيرًا من الوقت والتكاليف، في قطاعٍ يتطلّب سنوات عديدة لإنتاج المحاصيل التي يستند إليها المزارعون لسداد ديونهم وزراعة أراضيهم. وبالنظر إلى الوقت والموارد المالية اللازمة، والخسائر الفادحة، قد يكون من الأجدى التوقف عن العمل في القطاع الزراعي. وحينئذ، يهجر المزارعون مناطقهم، مع ترجيح أن تكون الهجرة خارجية، بسبب الوضع الاقتصادي الحالي. وفي هذا السياق أيضًا، استخدمت إسرائيل أسلحة محظورة دوليًّا؛ مثل الفوسفور الأبيض، والقنابل الحارقة[25]، واستخدمت أسلحة جديدة، وقنابل عنقودية، وهو أمرٌ يعني أنّ المواد الكيمائية المستخدمة ستجعل الأراضي غير صالحة للاستصلاح، وأنّ الأحراج لن تُنبت خلال السنوات القليلة المقبلة على الأقل.

---

23 تصريح الجيش الإسرائيلي خاصة بعد قصف الضاحية الجنوبية لبيروت؛ ينظر:
Allegra Goodwin, Eve Brennan & Gianluca Mezzofiore, "US-Made 2,000-Pound Bombs Likely Used in Strike that Killed Hezbollah Chief Nasrallah, CNN Analysis Shows," *CNN*, 30/9/2024, accessed on 24/11/2024, at: https://acr.ps/1L9zPp6

24 "Israeli Strikes Trigger 'Earthquake Fears' in Lebanese Border Region," *Arab News*, 26/10/2024, accessed on 24/11/2024, at: https://acr.ps/1L9zPOK

25 Human Rights Watch, "Lebanon: Israel's White Phosphorous Use Risks Civilian Harm, Airburst Munitions Used Unlawfully in Populated Areas," 5/6/2024, accessed on 24/11/2024, at: https://acr.ps/1L9zPO0

ينبغي أن نذكر أيضًا أن التعليم في لبنان، في مختلف مستوياته، قد تأثر سلبيًّا، على نحو جوهري، منذ موجات التوقف المتكرّر عن التدريس بدايةً من تشرين الأول/ أكتوبر 2019، وكذلك الأمر بالنسبة إلى التعليم عن بعد، إضافةً إلى خسارة الكوادر المتخصّصة وذات الخبرة (التغيير في العمل أو الهجرة). وقد تحوّلت بعض المدارس إلى مراكز إيواء، وجرى التوقف عن التدريس في المناطق المستهدفة. وكل هذه العوامل تسيء إلى جودة التعليم، والدخل المتوقع للبنانيين، والطلب على رأس المال البشري اللبناني في المهجر؛ ومن ثمّ، ينعكس ذلك كلّه على مستوى التحويلات.

خاتمة

لم تتمكن الحكومة اللبنانية من إيجاد أيّ حلّ للأزمة الاقتصادية والمالية، وقد تلاحقت في إثر هذه الأزمة أزمات على المستويات الاقتصادية والمصرفية والمالية والمعيشية. وفي هذا السياق، تبدو الحرب الإسرائيلية على لبنان بمنزلة "الشعرة" التي ستقصم "ظهر البعير"؛ فلا الوضع الاقتصادي والمالي الداخلي يمكنه تعويض الخسائر، ولا الجوّ السياسي الإقليمي والعالمي متعاطف مع لبنان على غرار ما كان عليه الحال في فترات سابقة (حرب تموز/ يوليو 2006 على سبيل المثال).

وعلى المستوى الفردي، سيكون للدمار والموت أثرٌ كبيرٌ في الدخل. وسوف تطرح أسئلة كثيرة عن قدرة الأُسر على العودة إلى بيوتها وأعمالها، وهو ما سيدفعها إلى "دوامة" الفقر؛ بكلّ ما يستدعيه ذلك من تبعات اقتصادية واجتماعية.

ولا يخفى أنّ المطار يبقى المنفذَ الأساسي للبنانيين، من سفرٍ واستيرادٍ وتصديرٍ، وهذا يعني أنّ أيّ خَللٍ قد يؤثر في عمله سيؤدّي إلى تشديد الخناق على كل البلد، ورَفْعِ خطر انعدام الأمن الغذائي. ويُضاف إلى ذلك تدنيّ جودة السلع الموجودة في الأسواق اللبنانية، خاصةً بعد انفجار الأزمة؛ ما قد يرفع مع مرور الوقت التكلفة الصحية. ولن يبقى لأغلبية المواطنين اللبنانيين سوى البحث عن لقمة عيش في محاولةٍ للبقاء قيدَ الحياة، أو الهجرة، في أثناء أزمة اقتصادية عالمية، وفي أثناء خسارة الرأسمال البشري بسبب تردّي جودة التعليم خلال السنوات المنصرمة؛ ومن ثمّ، فإنّ ذلك يخفض المصدر الأساسي لدخل اللبنانيين المتمثّل في التحويلات الخارجية.

على المستوى العام، يتحوّل الانتعاش الاقتصادي إلى "حُلم" بعيد المنال. ويشير الواقع الراهن (وكيفية إدارة الحكومات المتتابعة للاقتصاد الوطني أيضًا) إلى تخلخل الاقتصاد اللبناني على نحو يجعل النهوض من جديد مسألةً معقدة. وبما أن نتائج الأزمة الاقتصادية لم تُؤدّ بعد خمس سنوات من انفجارها إلى نجاح أيّ محاولةِ إنعاشٍ بعد انتهاء الحرب، فإنّ الأزمة نفسها ستُراكم على أُسس اقتصادية مشوهة مرهونة بمصدر تمويل إعادة الإعمار، على نحو يجعل النمو الاقتصادي المستدام مهمّة صعبة، ويُبقي لبنان عرضةً للابتزاز السياسي.

المراجع

العربية

الجمهورية اللبنانية. رئاسة مجلس الوزراء. إدارة الإحصاء المركزي. **الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان والمحافظات لشهر أيلول 2024**. في: https://acr.ps/1L9zPph

_____. إدارة الإحصاء المركزي. **الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان والمحافظات لشهر تشرين الأول 2024**. في: https://acr.ps/1L9zQbi

الجمهورية اللبنانية. وزارة الإعلام. الوكالة الوطنية للإعلام. "تقرير لجنة الطوارئ سجل نزوح مليون و200 ألف وعبور 234023 سوريًّا إلى بلادهم". 2024/10/2. في: https://acr.ps/1L9zPjV

_____. "العمل في مرفأ بيروت طبيعي استيرادًا وتصديرًا. عيتاني لـ 'الوطنية': خطة طوارئ واحتياط.. والجيش يدقق بشكل مشدد". 2024/10/9. في: https://acr.ps/1L9zQbj

_____. "37 بلدة جنوبية مسح العدو معظم شوارعها وأكثر من 40 ألف وحدة سكنية دمرت تدميرًا كاملًا". 2024/11/5. في: https://acr.ps/1L9zQaU

_____. "تقرير لجنة الطوارئ الـ 48: 300 غارة خلال 48 ساعة و70% من القطاع الزراعي تأثر بالعدوان". 2024/11/18. في: https://acr.ps/1L9zQdv

_____. "الحاج حسن: 70% من القطاع الزراعي تضرر بشكل مباشر أو غير مباشر". 2024/11/21. في: https://acr.ps/1L9zPVM

الجمهورية اللبنانية. لجنة الطوارئ الحكومية. الوكالة الوطنية للإعلام. "التقرير الـ 48 حول الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان والوضع الراهن". 2024/11/18. في: https://acr.ps/1L9zQdv

الجمهورية اللبنانية. وزارة الصحة العامة. "3645 شهيدًا و15355 جريحًا منذ بدء العدوان، وحصيلة يوم أمس 62 شهيدًا و111 جريحًا". التقرير اليومي لحصيلة وتداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان. 2024/11/22. في: https://acr.ps/1L9zPq4

هيومن رايتس ووتش. "لبنان: الهجمات الإسرائيلية على المُسعفين جرائم حرب مفترضة. على حلفاء إسرائيل تعليق بيعها الأسلحة". 2024/10/30. في: https://acr.ps/1L9zPiv

الأجنبية

Human Rights Watch. "Lebanon: Israel's White Phosphorous Use Risks Civilian Harm, Airburst Munitions Used Unlawfully in Populated Areas." 52024/6/. at: https://acr.ps/1L9zPO0

Jaafar, Hadi. "The 2024 Israeli War on Lebanon: A Devastating Blow to Agriculture and the Environment." American University of Beirut. November 3, 2024. at: https://acr.ps/1L9zPrL

The International Organization for Migration. "Displacement Tracking Matrix." Mobility Snapshot, Round 64. 202024/11/.

The World Bank. *Lebanon Economic Monitor* (Fall 2023). at: https://acr.ps/1L9zPoJ

UNDP. "Economic and Social Consequences of the Escalating Hostilities in Lebanon." *Rapid Appraisal* October 23. at: https://acr.ps/1L9zPSK

_____. "Gaza War: Preliminary Findings on the Socio-Economic and Environmental Impact on Lebanon." December 18, 2023. at: https://acr.ps/1L9zQdo

United Nations. "Lebanon: Medical Aid Arrives in Beirut Amid Intensifying Israeli Strikes." October 4, 2024. at: https://acr.ps/1L9zPpm

_____. "Update on Displacement from Lebanon to Iraq." 102024/11/. at: https://acr.ps/1L9zPRA

World Bank Group. "Lebanon Interim Damage and Loss Assessment (DaLA)." Assessment Report, November 2023, accessed on 222024/11/, at: https://acr.ps/1L9zPts

_____. "Personal Remittances, Received (% of GDP-Lebanon)." at: https://acr.ps/1L9zQgi

_____. *Population, Total – Lebanon*. at: https://acr.ps/1L9zQb4